محضر الجلسة رقم 533

التاريخ: الثلاثاء 26 ذي الحجة 1427 (16 يناير 2007)

الرئاسة: المستشار السيد فوزي بنعلال، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة و خمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية و خمس وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

****

المستشار السيد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات و السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور و وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال و إعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون 06.47 يتعلق بجبايات الجماعات المحلية.
- مشروع قانون رقم 06.13 يتعلق بمجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات.
- مشروع قانون رقم 04.42 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بالرباط في 8 أكتوبر 2004 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في شأن إنشاء مكتب اليوندو في الرباط.

والآن الكلمة للسيد الأمين تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 9 يناير 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 16 منه: عدد الأسئلة الشفهية 26 سؤال، عدد الأسئلة الكتابية أربعة أسئلة. كذلك هناك، السيد الرئيس، استدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين، جلسة الأسئلة الشفهية يومه الثلاثاء 26 ذي الحجة 1427 الموافق 16 يناير 2007، يدرج السؤال الآني الموجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول ظاهرة تهريب أشجار النخيل، للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، محمد بلحسان، محمد المنصوري، عبد الحميد بنعلوش، عابد شكيل، سفيان قرطاوي، الحاج الطاهري، عبد اللطيف اسطمبولي، حسن أبو العز، يحيى يحيى، في نهاية الأسئلة الآنية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. هناك طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، هناك إحاطة من الفريق الاشتراكي. فليتفضل أحد الإخوان مشكورا.

المستشار السيد سعيد سوار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

مرة أخرى يجد الفريق الاشتراكي نفسه مضطرا لإحاطة الرأي العام والحكومة، من خلال مجلسنا الموقر، في موضوع يهم وفيات الأطفال، ويتعلق الأمر هذه المرة بما عرفته مناطق متعددة من إقليم شفشاون من إصابات متعددة بوباء المينانجيت أو ما يعرف بمرض التهاب السحايا الدماغية، التي خلفت عدة وفيات.

فالصحافة وبعض المصادر الطبية تحدثت عن خمسة وفيات، لكننا، في الواقع، لازلنا لا نعرف عددها الحقيقي بسبب التكتم الذي تنهجه المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة في شفشاون للتستر على

مظاهر القصور الذي يعتري عملها، كما أن عدة مصالح معنية بهذا القصور، لمعالجة الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة.

وجدير بالإشارة، أن الإقليم سبق له أن عرف منذ حوالي سنتين تفشي هذا الوباء، حيث خلف في إبانه ما يناهز عن 20 حالة وفاة، أغلبها في صفوف الأطفال، وقد كان من المؤمل أن تقوم وزارة الصحة، من خلال مصالحها الخارجية، بالتدابير والإجراءات اللازمة لمحاصرة هذا الداء الفتاك، إلا أن عودة الميناجيت في مناطق متفرقة أو متباعدة، نذكر من بينها أسيفان، بني فغلو، باب برد، أولان.. إلى آخره، يطرح أكثر من سؤال حول نجاعة وفعالية البرامج الصحية والوقائية على مستوى الإقليم، الأمر الذي يستدعي في نظرنا إعادة النظر في منهجية تدبير الشأن الصحي بالإقليم وفي جميع أنحاء المملكة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك طلب إحاطة من فريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

في إطار المادة 128، يشرفني أن أحيط المجلس الموقر بأمر طارئ يتعلق بمشهدنا الإعلامي. ففي وقت أصبحت كل الدول تعمل على تقوية تواجد إعلامها وحضوره في كل المحافل الدولية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وفي الوقت الذي ننتظر فيه من إعلامنا أن يشكل القاطرة الأساسية لنشر الثقافة الوطنية وتقريبها من شعوب العالم، و في وقت ننتظر من إعلامنا لعب الأدوار الأساسية في التعريف بالمغرب سياسيا ثقافيا وفنيا، وفي الوقت نفسه الذي ترفع الحكومة شعارات فضفاضة لإصلاح المشهد السمعي البصري الوطني، تغيب التلفزة المغربية عن نقل ومواكبة فعاليات مهرجان الدوحة الغنائي الذي احتفى بالفنان المغربي وكرم العديد من رواد أغنيتنا المغربية، رغم أن الإخوة في قطر الشقيقة قد وفروا جميع التسهيلات لتمكين القنوات المغربية من نقل وقائع وسهرات المهرجان، و قد سبب هذا الغياب الحرج للدبلوماسية المغربية، إذ أثارت بعض الصحف الخليجية عدة تساؤلات، أهمها يتعلق ببرودة العلاقات بين المغرب والدولة القطرية الشقيقة.

ولعل المفاجأة الكبيرة تكمن في رد فعل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، حين سارعت اعتبار الغياب نابع عن خطأ مهني وقع فيه أحد الموظفين وأن مدير الشركة ووزارة الاتصال لا علم لهما بذلك. ونحن نقول أن مناورة البحث عن كبش الضحية لا يمكنها أن تحول عيون الرأي الوطني عن الحقيقة، فلا يعقل أن تقام تظاهرة بهذا الحجم ويشارك فيها المغرب بتراثه الغنائي الغني وبفنانيه الكبار، والحكومة لا تعلم بأي شيء، أم أن الأمر لا يتعلق بنشاط، أقول، بنشاط الوزير الوصي على القطاع الذي يستهلك التلفزة بدون مبرر والذي تعودنا على رؤيته في جل نشرات الأخبار وتستأثر ردوده عن الأسئلة الشفوية بحصة الأسد، والجميع سيتنكر لذلك.

ونحن إذ نطرح هذه الإحاطة، فلكي ننبه أن مثل هذه الانزلاقات لا يمكن حصرها في خطأ هذا الموظف أو ذاك، لأن حجم التظاهرة وحجم علاقات المغرب بقطر الشقيقة أكبر من أن يتولى أمره ومسؤوليته موظف، بل إن ذلك يستدعي في بعض الديموقراطيات- التي تحترم نفسها- استقالة الوزير المعني بالقطاع. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق. هناك إحاطة من فريق التحالف الوطني، فليتفضل أحد المستشارين مشكورا.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

طبقا للمادة 128 من مقتضيات النظام الداخلي، يحيط فريق التحالف الوطني الرأي العام الوطني، ومعه مجلسنا الموقر بقضية إضراب الأساتذة الباحثين، حاملي الدكتوراه الفرنسية، المعينين بموجب النظام الأساسي ل17 أكتوبر 1975، والذي بلغ يومه السابع والسبعين، ظلوا خلالها يطالبون الوزارة الوصية بتسوية وضعيتهم الإدارية وتصحيح الخطأ الإداري المقترف في حقهم منذ

تاريخ توظيفهم، عبر البث في معادلة شهادتهم وتخويلهم الإطار المستحق الذي خول لزملائهم حاملي الدكتوراه الأوروبية والأنجلوسكسونية المعترف بها دوليا للدكتوراه الفرنسية المعنيين بموجب هذا النظام، ألا وهي إدماجهم الفوري في إطار أستاذ محاضر وتسميتهم بعد أربع سنوات من تاريخ التوظيف في إطار أستاذ التعليم العالي.

إن دخول هذه الفئات من مثقفي هذا البلد في هذه الصيغة الاحتجاجية، إنما هو تعبير عن أقصى درجات الإحباط نتيجة للغبن الذي ألحقته الوزارة بهم، منذ أزيد من عقدين من الزمن ونتيجة لمحاولة الوزارة لفرض حلول ترقيعية، تملصت من خلالها من الالتزامات التي سبق للسيد وزير التعليم العالي الأسبق أن تعاهد بها.

وجدير بالذكر أنه- رغم مشروعية مطالب هؤلاء الأساتذة الباحثين ورغم الخرق البين لمسطرة التوظيف، الذي كان سببا في وضعيتهم الشاذة هذه- أبانوا عن مرونة كبيرة في تعاملهم مع مقترحات وزارة التربية الوطنية، مراعين في ذلك كل الإكراهات التي تعلل بها وتعتبرها معيقات تحول دون الحل الجذري لهذا المشكل، فقد قدمت لجنة الدعم والمساندة لنضالات هذه الفئة مقترحا يقرب بين مواقف الوزارة ومواقف المعنيين، مقترح كفيل في إنهاء هذه الأزمة ويحفظ للمعنيين الحد الأدنى من مطالبهم المشروعة، وكذلك الوزارة إستراتجيتها في التعاون مع هذا الملف، مقترح جد متقدم وشجاع بإمكانه أن يساعد حتما في تجاوز شقة الخلاف الرئيسية التي بقيت عالقة وهي شرط المباراة.

إن كل تشدد في المواقف بعد كل هذا، لا يمكن إلا أن يجعل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي خصوصا، والحكومة عموما، أن تتحمل تبعاته ومسؤولية تداعياته الخطيرة.

إن الحكومة لم تعلن لحد الآن عن موقفها من المقترح المذكور، خاصة وقد مر على تقديمه أكثر من 10 أيام، هل تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الوضع الصحي الخطير الذي بات يعاني منه المضربون عن الطعام، رغم كل الاحتياطات الطبية المتبعة بكل صرامة من أجل الحفاظ على حياتهم والتي لم تكن لتحول دون ارتفاع حدة الانهيارات العصبية ومثيلاتها؟

أليس كافيا أن نظم المعنيون بمساندة لجنة الدعم الوطنية وقفة احتجاجية وطنية أمام البرلمان يوم الأربعاء المنصرم، شارك فيها أكثر من أزيد 1200 مشارك من جامعيين وعائلات المضربين وأبنائهم وطلبتهم وهيئات مختلفة من المجتمع المدني، من جمعيات حقوقية ونقابية وسياسية؟

هل تنتظر الحكومة وقوع كارثة إنسانية غير مسبوقة لكي تتحرك من أجل حل مشكل لا يتطلب حله سوى توفر الإرادة السياسية؟

إننا، في الفريق الوطني، يعني التحالف الوطني، نطالب الحكومة، وعلى رأسها السيد الوزير الأول المحترم، بالتعجيل لحل هذا المشكل. بما ينصف المعنيين اليوم قبل غد، تفاديا لتداعيات تجاهل الوضع على صحة المضربين عن الطعام خاصة والجامعة المغربية عامة، قد تعرف، لا قدر الله، بفقدان حياة هؤلاء الجامعيين توترات خطيرة سيكون من الصعب معالجتها.

إننا ندعو إلى تحقيق المصالحة مع اعتراف السيد وزير التربية الوطنية نفسه تحت قبة هذا المجلس الموقر بكفاءتهم و تفانيهم في إنجاح هذا الإصلاح الجامعي، خاصة وأن الجامعة بحاجة ماسة إلى كفاءاتهم العالية لتنتقل إلى المستوى الذي نطمح إليه جميعا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. آخر إحاطة من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السادة الوزراء،

دائما عملا بأحكام المادة 128 من النظام الداخلي، فإنني أريد من خلالها أن أحيط الرأي العام والمجلس الموقر بما يلي :

إن الأوضاع العامة للمستخدمين والعمال يشوبها نوع من التردي، ناهيك عن محاربة العمل النقابي والتسريحات الجماعية، ولاسيما مدينة الدارالبيضاء، حيث دشن مسلسل من الطرد والموت الاصطناعي للمقاولات، وأحسن دليل عن ذلك: (raha bus) (salam bus) (amal bus) لذا نطلب من الجهة المعنية أن تتدخل فورا لأن المعنيين يفوقون ألف عامل. كما أننا نحيط المجلس الموقر، علما أن عمال جماعة دار بوعزة تعاني من مشكل توقف

الأشغال في المركب السكني للواجهة المعمارية لدار بوعزة بالرغم من توصلهم بقرارات الاستفادة من الشقق وأدائهم تقريبا لما يفوق 60 % من واجباتهم، ويعزى ذلك إلى عدم توفر السيولة الكافية لاستئناف الأشغال لذا نطلب من الجهات المختصة أن تفتح تحقيقا للموضوع.

أما مستخدمو المطبعة الرسمية التي تتبع للأمانة العامة للحكومة فإنهم يعانون، كذلك، من يد أرادت أن تميت مشروعهم في النظام الأساسي، والمرجو العمل به في سنة 1997 والذي لا يتجاوز فيه سلم الأجور الدرجة التاسعة وهو المنصب الأعلى الذي يحتله رئيس المعمل.

إن جميع الأنظمة الأساسية الخاصة لهذه الفئة ينعكس إيجابا على أوضاعهم المادية والاجتماعية والمهنية، علما أن هذه المديرية تحمل طابعا تجاريا وتحصل مداخيل هامة تغطي المصاريف وتسجل فائضا وافرا بفضل هؤلاء المستخدمين. وللإشارة فقد أرسل أو راسل المكتب النقابي التابع للإتحاد العام للشغالين للمغرب الأمانة العامة للحكومة عدة مرات في هذا الموضوع، ولم يجد آذان صاغية، وبعد إلحاح، توصل برسالة من السيد الوزير الأول تفيد إعطاءه التعليمات لدراسة هذا الموضوع، ورغم ذلك لاشيء يذكر، لذا نتساءل متى سيتم إخراج المشروع التعديلي للنظام الأساسي الخاص بهذه المديرية، أي المطبعة الرسمية إلى حيز الوجود والقاضي بإحداث السلم 10 و11 وإحداث نظام التعويضات؟ ثم متى سيتم احتساب نظام التعويض عن نظام أخطاء نظام التقاعد أسوة بإخوانهم بوزارة الصحة؟ ثم متى سيرفع الحيف والتهميش عن الموارد البشرية وتحسين أوضاعها المادية والاجتماعية والمهنية. ونحن نلجأ للإحاطات عندما تسد الأبواب في أوجهنا إذا نطلب من المجلس الموقر أن يعمل على تفعيل هذه الإحاطات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. إذن نمر إلى الأسئلة الآنية.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول ظاهرة الجفاف، وحدة موضوعها تدعو إلى دمجها بالاستماع لعروضها، هناك ستة أسئلة إثر ذلك سيتولى السيد الوزير الإجابة عنها.

السؤال الآني الأول حول ظاهرة الجفاف، للمستشارين المحترمين: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، حسن الغزوي، ابراهيم بن ديدي، نبيه لحسن، الحسين الحداوي، أحمد الجغيري، علي أساكتي.

السؤال الثاني الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الوضعية الفلاحية واستعدادات الحكومة لمواجهة انعكاسات تأخر التساقطات المطرية للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، محمد الزعيم، أحمد الشوفاني، جناح عبدالعزيز، محمد تالموست، العربي خربوش، أحمد الرحموني، الحسن أكوجكال، أحمد الطاهري، محمد تاضومانت، محمد الرحموني، سيدي محمد أخطور، محمد صالح أقميزة.

بالنسبة للسؤال الثالث الآني الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمواجهة حالة الجفاف المرتقبة، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، عبد السلام بلقشور، لحسن بيجديكن، ابراهيم الحب، عبد الرحيم عماني، يوسف بنجلون، محمد طالحا، محمد بحويلي، مولاي محمد المسعودي، عبد المالك لعرج، أحمد السر غيني، عبد الرحمن المكرود، عمر الكردودي، حميد العكرود.

بالنسبة للسؤال الآني الرابع، كذلك، الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول التدابير المتخذة على ضوء تأخر تساقط الأمطار، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمين، علي قيوح، سعد بترروال، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسان خيير، محمد لفحل، أهل احمد ابراهيم مامي، أحمد شفيق، باسيدي أكومي، العربي المحارشي، بنعيسى بترروال، ناجي فخاري، مبارك السباعي، محمد الأنصاري، محمد بلحسن خيير، الطيب الموساوي، رفيق بناصر، محمد العيدي، محمود دايلة، محمد العزري، اسماعيل قيوح، عبد الكبير برقية، مصطفى القاسمي، عبد الواحد المسعودي، عبد اللطيف أبدوح، سعد بترروال، عزيز الفيلالي، أحمد الخريف، جمال بن ربيعة، محمد الأمين العروسي، العربي بوراس، العربي سديد، عبد الحميد بلفيل، عبد الله المكاوي، محمد بن الزيدية.

السؤال الآني الخامس الموجه إلى السيد الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول الإجراءات التي ستتخذها الحكومة بسبب تأخر التساقطات المطرية للمستشارين المحترمين السادة: ادريس مرون، عمر ادخيل، محمد فضيلي، محمد كوسكوس، أحمد النماوي، المهدي زركو، ادريس حسني، عمر مكدر، عبد الحميد السعداوي، بوسلهام بيتة، عبد القادر قوضاض.

السؤال الآني السادس و الأخير الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول تأثير انعدام التساقطات على الموسم الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، علي سالم الشكاف، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن الطالب، محمد التحيفة، دحمان الدرهم، عمر مورو، أبوبكر عبيد، بوشعيب الهلالي، محمد العلمي، حسن أكليم، محمد بنمسعود، أحمد العاطفي، عبد الوهاب بلفقيه.

إذن نبتدئ بالسؤال الأول حول ظاهرة الجفاف للمستشارين المحترمين: إدريس الراضي أو أحد المستشارين. فليتفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الورزاء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعاني الفلاحة المغربية معاناة عميقة وحقيقية بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج، خاصة الكازوال، الأسمدة و البذور، كما أنها تعاني ضعف التمويل، وقد تراجعت الدولة عن كثير من أشكال دعم الفلاحة، خصوصا الفلاحين الصغار والمتوسطين. وقد تبين خلال هذا الأسبوع أن فلاحتنا لا تعاني من ظاهرة الجفاف فقط ولكن تواجه أيضا ظاهرة الجريمة، الشيء الذي ستكون له عواقب وخيمة، لاقدر الله، لذا نذكر بأنه سبق للحكومة أن وعدت بتخفيض سعر الكازوال الموجه للفلاحة و لم تف بوعدها. كما تتبعنا اجتماع الحكومة الأخير، ويمكننا أن نقول أن كل الإجراءات المعلن عليها خلال هذا الاجتماع لا تتعلق إلا بدعم العلف، فإنها تبقى إجراءات عادية جدا وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل لدى الحكومة برنامج واضح وعملي حتى يلمس الفلاح المغربي أن هناك حكومة تدعمه وتساعده على حل أعباء المشاكل العميقة التي تواجهه؟ هل هناك دعم للزراعات الربيعية؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الموجه للسيد الوزير، الوضعية الفلاحية واستعدادات الحكومة لمواجهة انعكاسات تأخر التساقطات المطرية تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي خربوش:

. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمين،

السادة الوزراء، يعيش القطاع الفلاحي ومعه العالم القروي وضعية صعبة بسبب تأخر التساقطات المطرية ومؤشرات سنة جفاف أخرى، فهذا التأخر أثر بشكل واضح على زراعة الحبوب، حيث لم يعد هناك، عمليا، وقت للاستدراك إلا بالنسبة للزراعات المازوزية إذا أمطر الله أمطار الرحمة. ولقلة التساقطات وانعدامها في بعض المناطق أثر على نمو النباتات التلقائية، وهذا سيؤثر على تربية الماشية، والزراعات المسقية ستتأثر بدورها نظرا للعجز المائي في جل مناطق البلاد هذه الوضعية سيكون لها انعكاس سلبي على الموسم الفلاحي برمته وعلى الفلاحين وعلى العالم القروي والذي يعيش أزمة خانقة يحكمها الجفاف وقلة الماء أو قلة مناصب الشغل.

ولابد أن ننبه السيد الوزير إلى خطورة المضاربات والتلاعبات، والتي أدت إلى ارتفاع أثمان الأعلاف ترقبا لتزايد الطلب عليها، وقد سجل ارتفاع في ثمن النخالة تقريبا إلى ما فوق 3 دراهم، والمضاربة شملت حتى بذور البطاطس وهي إحدى المزروعات الأساسية لهذا الموسم، حيث علمنا أن ثمن الكيلوغرام الواحد تجاوز 10 دراهم، وهو ثمن جد مرتفع يزيد من متاعب الفلاحين.

على الحكومة أن تتفاعل وبسرعة مع المشاكل الآنية للفلاحين ومربي الماشية، فقد آن الأوان للقيام بالتدابير الملموسة والتدخل بشكل عاجل للحد من الآثار السلبية للجفاف الذي قد يلحق أضرارا كبيرة بالفلاحة والماشية والموارد المائية على السواء، وخاصة- السيد الوزير- أن مديونية الفلاحين حتى هي كتفرض نفسها، فكيف ستواجه الحكومة هذه الوضعية الصعبة ؟ ما هي

البرامج التي أعدتها لمساعدة الفلاحين على تجاوز هذه الأزمة وما هي التدابير المتخذة لضمان الحد الأدنى من مناصب الشغل في العالم القروي للتغلب على تناقص المناصب التي تخلقها الفلاحة في المواسم العادية. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الثالث: الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمواجهة حالة الجفاف المرتقبة. تفضل السي الحاج.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

يوم 16 يناير كيوازي 23 الليالي، معناه البكرية انتهت منذ ثلاث أيام، فيما يتعلق بزراعة الحبوب، القمح الجيد الطري، فرينة والقمح والشعير كيظهر على أنه الوقت فات وما بقيناش عندنا شي أمل كبير باش يمكن نفكرو على أنه كاين شي انتظارات كتجي بعد التساقطات. فيما يتعلق بالنسبة للأقماح، المشكل- الآن- اللي خصنا نعالجه هو مشكل الماشية، القطيع، إلى ما كانش تدخل معقول للحكومة اليوم، غادي نزيدو القطيع على السنة الفلاحية وتكون الوضعية كارثية، لا قدر الله، خاص لابد من واحد التدخل سريع.

أنتم سمعتم، السيد الرئيس، أن أثمنة الأعلاف ارتفعت تقريبا 100 % النخالة البارحة ثلاث دراهم الشعير 2 دراهم ونصف وقس على ذلك، فأصبح الآن إلى ما كانش هناك شي تدخل وبسرعة، فيما بالنسبة للشعير، الجمرك ترفع الجمرك عن الشعير بصفة نهاية والأعلاف وكذلك دعم بالنسبة لصناديق المخصصة لهذه الغاية فيما يتعلق بالأعلاف، وإلا غادي تلحق الماشية بالفلاحة.

مشكل آخر اللي يترتب هو السوق وقف واليد العاملة ماكايناش. البادية- الآن- الناس كينتظروا كانوا كيخدموا في الحقول جالسين.

كنخشاو كذلك على اليد العاملة، لابد من تفكير في وسيلة لهذا الناس في التنمية البشرية في البادية باش يمكن يتحركوا الناس، المشكل للي غادي ينتج على ذلك هو أن هذه العملية ديال الحرث اللي مشات اللي حرثوا الناس كانت بالمقابل شراوا الناس الأسمدة وشراو الناس البذور تزرعت مشات كلها، كانت بقروض فلاحية.

القروض الفلاحية يمكن نقول، قال لنا أن كاين تأمينات. كنعرفو التأمينات. يالله كاين واحد 600 ألف حوالي 300 ألف هكتار اللي مؤمنة، ومادون ذلك يعني الأراضي اللي تزرعات خليها على الله، خاص لابد تفكر في قرض من الآن ماشي حتى تنتهي السنة وتبدأ الاستدعاءات ديال القرض الفلاحي ويبداو الضرائب ويبدوا المسائل، فلابد نزرعو الطمأنينة لساكنة العالم القروي مايقاش عندهم إلا الأمل في الله. والحكومة الآن خصها تدخل باش تنقذ ما يمكن إنقاذه.

بالنسبة للوضعية كارثية في البادية، زد على ذلك أن بعض الجهات بداوا كيشكيو بنقص في الماء الشروب. هذه كلها مسائل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار قبل فوات الأوان. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الرابع: التدابير المتخذة على ضوء تأخر تساقطات الأمطار، لأحد السادة المستشارين فليتفضل.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

تعيش مختلف الأوساط الفلاحية قلقا ملحوظا بسبب تأخر التساقطات المطرية، فمن المؤكد أن مردودية القطاع الفلاحي تؤثر بشكل كبير على عدة مستويات، خاصة منها الصادرات التي تعتمد على الحوامض والبواكر والخضر، وكذلك على الواردات، خاصة منها القمح، مما ينعكس سلبا على الميزان التجاري وبالتالي يتفاقم العجز في المبادلات الخارجية، وهو ما يتطلب إجراءات أبعد من البرامج الاستعجالية الظرفية لإنقاذ هذا الموسم و إجراءات تعتمد

على إعادة هيكلة أولويات القطاع الفلاحي والتوجه إلى مزيد من الزراعات الغير المرتبطة بالتقلبات المناخية، وذلك بدعم الزراعات المغطاة في المساحات التي بإمكانها استيعاب هذا النوع من الفلاحة. هذا إضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالتجهيزات السقوية واستغلال إمكانيات نقل مياه من المناطق ذات الوفرة إلى تلك التي تعاني الخصاص.

السيد الوزير، إن البرامج الظرفية مهما كانت مردوديتها، لن تكون بإمكانها تأهيل القطاع الفلاحي بالشكل الملائم والكفيل بأن يجعله قطاعا صلبا قادرا على مواجهة التحديات الكثيرة التي تنتظره، لذا نسائلكم السيد الوزير عما تعتزم الحكومة القيام به والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الخامس: الإجراءات التي ستتخذها الحكومة بسبب تأخر التساقطات المطرية، يتفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير، التزمت الحكومة بجعل سياسة محاربة الجفاف سياسة قارة تهدف، من جهة، إلى تنمية العالم القروي والحد من الهجرة، من جهة أخرى إلى تخفيف آثار الجفاف على عيش القرويين. ونظرا لتأخر التساقطات المطرية هذه السنة وانتشار موجة الصقيع في بلادنا وتأثير ذلك على محاصيل المزروعات وعلى حقينة السدود وعلى المراعي، بات الفلاح المغربي في أمس الحاجة إلى مساعدة الدولة لهذا الفلاح، الذي لازال كذلك يعاني من عدة إكراهات ترهق كاهله انطلاقا من تراكم الديون ومرورا بارتفاع تكلفة إنتاجه ارتباطا بغلاء جل الأجهزة والموارد الأولية المستعملة في القطاع من أسمدة وبذور وأدوات فلاحية، وصولا إلى قلة دعم وانعدام مساعدة الدولة في وقت يواجه فيه تحديات من ثم اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والالتزامات المتخذة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. هذا مع العلم أن القطاع الفلاحي يوفر كما يعلم الجميع أكثر من 3 ملايين منصب شغل دائم بالنسبة أي ما يعادل 40 % من فرص الشغل الإجمالية و80 % من فرص الشغل بالوسط القروي.

لكل هذه الأسباب نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها الحكومة من أجل التخفيف من تأثير قلة التساقطات المطرية على الفلاحين، وخاصة الصغار منهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. هناك آخر سؤال آني: تأثير انعدام التساقطات على الموسم الفلاحي. تفضل.

المستشار السيد محمد بنمسعود:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

استبشر الفلاحون بالتساقطات المطرية القليلة التي تهاطلت على بلادنا في بداية الموسم الفلاحي، واعتبروها مؤشرا على سنة فلاحية مبشرة، وسارع أغلب الفلاحين إلى حرث أراضيهم وزرعها، إلا أن المشيئة الإلهية أرادت أن لا تعرف بلادنا أي تساقطات لحد الساعة واجتاحت بلادنا كذلك موجة برد أثرت على المنتوجات، ويخشى الفلاحون من عواقب سنة شديدة الجفاف بالنظر إلى الظروف المناخية الحالية والتوقعات التي لا تبعث إلا على اليأس. فما الذي أعدته الحكومة لتفادي أسوء السيناريوهات؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها لدعم الفلاح والحد من الخسائر ومنع سلبيات الجفاف على الفلاحة والرعي والماشية؟ وما السبيل لمواجهة الآثار المحتملة للجفاف مثل تفشي الهجرة والعطش وتفاحش المديونية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بظاهرة الجفاف. فليتفضل السيد الوزير للمنصة.

السيد المحند العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود- قبل أن أتحدث عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو هي الآن تحت الدرس- أن أذكر بما تعرفونه أي بما ميز هذه السنة التي هي في الحقيقة عرفت انطلاقة لا بأس بها، بحيث أن رغم التأخير كانت، يعني الأمطار انطلقت في العشرية الأخيرة من شهر أكتوبر المنصرم، كانت كذلك تساقطات مطرية متوسطة خلال شهر نوفمبر المنصرم مكنت من مباشرة عملية الحرث وبذر الزراعات الخارجية في ظروف يمكن أن نقول أنها ملائمة لمعظم المناطق الفلاحية، لكن غياب الأمطار، بالفعل، منذ العشرية الثانية لشهر دجنبر إلى يومنا هذا، مصحوب ببعض الانخفاض الملحوظ في درجات الحرارة كان له تأثير فعلي، وأذكر كذلك أن فيما يتعلق بحجم الأمتار التي عرفه هذا الموسم هناك نقص لاشك، كان في حدود 44 % بالنسبة لمعدل السنوات الماضية إلى غاية 5 دجنبر.

اليوم، يمكن أن أقول أنه أصبح يصل إلى ما يقرب 49 % نظرا بطبيعة الحال وهذه وضعية نعرفها، رغم التفاؤل اللي هو موجود، وننتظر كذلك الغيث، وهناك عدد النقص هناك فيه تفاوت حسب المناطق، فهناك في بعض المناطق عجز لايتعدى 20 %، في الوقت مثلا إذا ما أخذنا مناطق الأطلس المتوسط، فالعجز يصل إلى ما يفوق 7 % فالجانب الإيجابي هو مخزون السدود الذي هو في تحسن هذه السنة، رغم قلة التساقطات، ولكن هذا يطول شرحه.

إنما بالنسبة السنة الماضية اليوم يمكن نقولو بأن حقينة السدود فهي في حدود 52 % إلى 64 % مقاربة مع 40 % في السنة الماضية.

لماذا أذكر بهذا؟ لأن لابد وأنتم تعرفون، السيدات والسادة المستشارين، أن الفلاحة في بلادنا هناك الفلاحة المسقية و فلاحة فعلا مرتبطة بالأمطار والظروف المطرية، فبطبيعة الحال هذه الوضعية كلها لها تأثير لا على الفلاحة بحيث أن مثلا إذا أخذنا المساحة المزروعة للحبوب الخريفية، فالمساحة في حدود 4 مليون ديال الهكتارات، أي انخفاض لا يمكن أن نقول أنه انخفاض كبير، لكن هناك 15 % وغادي نرجع لهاذ 4 مليون راه تزرعت فعلا، ولكن اليوم راه الوضعية ديالها ماشي هي هاذي فالوقت بالنسبة للقطاني 235 ألف هكتار، نفس المساحة من السنة الماضية وفيما يتعلق بالزراعة الكلئية 366 ألف هكتار، بارتفاع 14 %، ونظرا للانخفاض في درجة الحرارة فكان هناك تأثير لا على نمو الزراعات الخارجية وعلى كذلك على بعض الحقول التي لا تنبت بتاتا، لأن كانت مزروعة بالنخيل أو الحقول التي لم يستطع أصحابها أن يزرعوها، لأن حادث مع مقياس الأمتار، فهذ كله اليوم الساعة اللي كنهضر فيها لأن الجفاف ليس بوضعية تيجي ويزل التأثيرات ديالو، اليوم القطاع المتضرر أكثر هو قطاع الماشية وأكد عليه واحد العدد ديال المتدخلين، فلهذا الحكومة لها برنامج كذلك تطوعي حسب الوضعية، فأول متفائل للخير، وهذا ما جعل أن نذكر بهذا، لكن في بلد مسلم أن صلاة الاستسقاء التي أمر بها صاحب الجلالة، لا أقول أنها تدخل في الإجراءات، لكن تدخل كذلك في طقوس المغاربة وقام بها المغاربة.

الإجراءات الملموسة للحكومة اليوم مستعجلة، هو العلف ديال الماشية لأن الغطاء النباتي قل الأثمنة ديال القطيع، في حدود ما بين 30 إلى 50 %، في بعض المناطق الأعلاف فعلا هناك ارتفاع لا بالنسبة للأمتار ولكن بالنسبة للأثمنة المتداولة في السوق الدولية وهي تعرفونه، إذن أول حاجة وهو توفير الأعلاف والماء للماشية، وهناك مراسيم اتخذتها الحكومة في هذا الأسبوع، سيعلن عليها قبل الخميس المقبل إن شاء الله، لازالت الجمرك والضرائب على الشعير والذرة وجميع المركبات التي تدخل في الأعلاف المركبة، ثانيا هناك كذلك تدخل الدولة لنقل الأعلاف في البداية حصة 2 مليون ديال القناطر ليس للشعير فحسب بل هذه المرة سيشمل جميع أنواع الأعلاف لإيصالها للمناطق المتضررة.

ثالثا، أن هناك- كذلك- تحمل مصاريف صيانة السيارات وتشغيل الصهاريج لنقل الماء في المناطق المتضررة لتوريد الماشية، اقتناء كميات كبيرة من الأدوية أمام الوضعية الصحية للقطاع بصفة مجملة، لازالت جيدة، لكن لما تكون وضعية كهاته، ينقص النبات، تتضرر الماشية، ممكن أن تكون أمراض فلهذا هناك كذلك اقتناء للأدوية لمواجهة هذا المحتمل وإحداث وإصلاح تجهيز نقاط الماء لتوريد الماشية في بعض المناطق، أو دعم غرس الشجيرات الرعوية في بعض المناطق.

هذه الإجراءات الأولية، وأقولها: أولية ومستعجلة ستكلف الدولة الصندوق ديال التنمية الفلاحية ما يقرب 150 حتى 160 مليون درهم إضافة إلى كل ما تخلت عنه الدولة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب والذي يفوق 100 درهم للقنطار ديال الشعير ولا ديال الذرة .... يعني ان هذا كذلك ستتحمله، لا أقول أنه ستتحمله الدولة ولكن راه ناقص كذلك في الموازنة.

هناك المرحلة الثانية، وهي تحويل عدد من المساحات من الزراعات الخريفية إلى الزراعات الخريفية إذا ما كانت الظروف ملائمة. ونتوقع إلى يومنا هذا أنه على الأقل 500 ألف هكتار يجب أن تحول الزراعات الخريفية، الحبوب إلى الزراعات ديال القطاني، ديال نوار الشمش والحمص.

والمرحلة الثالثة، يعني عند نهاية شهر يناير لا قدر الله ونتمنى أن لا يكون كذلك وهنا سندخل في البرنامج في المرحلة الثالثة عن البرنامج الذي سيهتم بضياع فرص الشغل، أي برنامج سيأخذ بعين الاعتبار خلق فرص الشغل في العالم القروي، برنامج سيأخذ بعين الاعتبار يعني تزويد السوق بالحبوب لا للإنسان ولا للماشية بتزويد السوق بكل الخاصيات لأنه الجفاف لا يريده أحد، ولكن ليست وضعية جديدة بالنسبة للمغرب واجهنا أصعب من وضعية هذه السنة، فلهذا يمكن أن أقول بأن الحكومة لها عدة برامج، لا يمكن أن أقول اليوم غادي نحيدو كل شيء، لابد أنه يمكن نوصلو لدرجة التضامن الوطني، لدرجة أننا لا قدر الله ولا نريده ولا نفكر فيه، لكن يمكن أن نصل إلى وضعية ديال الانحباس اللي تجعل أنه ستتخلى عن عدد من المشاريع ونواجه الوضعية التي هي وضعية خصوصية وهذا دور الحكومة لتكون إلى جانب الفلاح وإلى جانب المواطن بصفة عامة كذلك. وشكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيبات على الأجوبة، هناك فريق الاتحاد الدستوري، تفضل.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التعقيب على هذا السؤال، لابد أن نشكر السيد وزير الفلاحة ونقول له بكل صراحة نحن لنا فيه الثقة الكاملة كمعارضة، لأنه هو فلاح، وكيعرف بالضبط الضرورة معاناة ديال العالم القروي، و ما ندخلش السيد الوزير في تفاصيل، أشنو هو الدور، وأشنو خاص تدير الحكومة في هذا الموضوع، لأنه خاص تكون الحكومة متضامنة في هذا الموضوع، فالمسؤولية لا يجب أن تكون مسؤولية وزارة الفلاحة بمفردها، لأنه كاين خطابات عديدة داخل الحكومة، نقول على أنه أمور الفلاحة تخص وزير الفلاحة، نحن لا نتفق مع هذا الموضوع.

هذا الموضوع ديال الفلاحة هو موضوع يكون فيه تضامن ضمن الحكومة بمجملها، فالسيد الوزير كوزير فلاحة، وزير من ورائه أكبر فريق نيابي وأكبر فريق في المستشارين، مطروح عليك مسؤوليات كبيرة جدا بكل صراحة مسؤوليات كبيرة جدا، وكذا هاد الناس إلى تصنت للأسئلة اللي تقالت والعدد الكبير ديال الناس اللي سولو في هذا الموضوع ديال الفلاحة.

موضوع الفلاحة موضوع خطير بالنسبة لبلادنا كاين مكونات داخل الحكومة تقول أن المغرب ليس بلد فلاحي، المغرب بلد فلاحي وغادي يبقى بلد فلاحي ودور الفلاحة في المغرب دور أساسي، وغادي نشوفو مثلا على أن نسبة النمو اللي كانت متوقعة في القانون المالي ديال العام اللي فات 3.5 % جاء موسم فلاحي جيد، وصلت 7 % إذن ماخصناش ندير و"schéma" نقولوا أن المغرب بلد فلاحي بالأساس، وبالتالي فعليكم السيد الوزير واحد المسؤولية ديال أخطر قطاع في الحكومة وأن تتحمل المسؤولية.

من دابا ستة أشهر كاينة انتخابات. راه مانبغيوش- احنا- أن الحكومة تتحمل المسؤولية ديال أخطر قطاع في الحكومة وأن تتحمل المسؤولية من دابا ستة أشهر ديال هذا الموضوع. نبغيوكم توضعوا الثقل ديالكم داخل المجلس الحكومي لتدافعو داخل المجلس الحكومي باش يمكن لكم تدخلو شي حاجة أساسية لهذا الميدان ديال الفلاحة، ماهضروشاي غير على الكازوال، ماهضروشاي على الإجراءات التقنية، لا التقنية منهضروش عليها، حيدنا الديوانة زدنا هذا قولوا لنا على الإجراءات بواحد المنظور شامل كبير جدا في اتجاه هذا العالم القروي.

اللي تكلمتم عنه السيد الوزير، الآن الناس في البادية ما لقاوش الخدمة، كما قال السيد رئيس الفريق، قبيلة، راه مشى الحال على فرينة والقمح والشعير، إذن كونوا على يقين أن واحد العملية ديال المشاكل الاجتماعية اللي غدي تمس العالم القروي لا تتصور، وبالتالي نطلب منكم- السيد الوزير- بدون ما تدخلو في التفاصيل أن تكونوا داخل الحكومة باش تخلق لنا واحد البرنامج دقيق ومفصل باش تعطيوا لهذا العالم القروي وتعطيوا لهذه الفلاحة، العام الجاي تكون حكومة أخرى يقولوا راه السيد العنصر حل واحد العدد من المشاكل اللي كتمس القطاع ديال الفلاحة اللي هو ابن فلاح وابن بادية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

المغاربة لا يقنطون من رحمة الله، وكلنا أمل في هذه الرحمة الإلهية حتى تنقذ ما يمكن إنقاذه، ولو نسبيا، من المنتوج الزراعي الربيعي المازوزي، وكذلك قطاع المواشي. لكن السيد الوزير، نرى من الضروري اتخاذ إجراءات مستعجلة وأنتم صرحتم ببعض منها مشكورين، من مساعدة مربي المواشي من تخفيض تكلفة الأعلاف واقتناء الصهاريج وإصلاحها وتقوية الدعم الصحي البيطري، هذا كله مستحسن وجيد، لكن نرى أنه من الضروري- لأنه كما قلتم، هذه ماشي أول سنة سنعيش الجفاف، مازالت أمامنا تجربة محاربة الجفاف هذه ثلاثة سنوات، نرى من الضروري الحرص وقطع الطريق على أن لا يستولي المضاربون والمتاجرون في ضعف الفقراء على الأمور، وأن لايزدادوا ثراءا هؤلاء المتربصين وسط نفوذهم على ما ستقومون به لصالح الفقراء.

ثانيا، ألا ترون أنه حان الوقت لرفع القيود الجمركية على بعض المواد كما قلتم، ولكن نرى أنه يمكن إلى الإتجاه إلى إفريقيا جنوب الصحراء في هذا المجال لاستيراد بعض المنتوجات كالبشنة وزيت النخيل، مع الإعلان عن ذلك صراحة وجهرا حتى تتمكن صناعتنا المتخصصة في هذه الاقتراحات في إنتاج الأعلاف لتهيئ كلأ مناسب، يقدم ما يمكن أن يقدمه وهذا قلتموه، وهذا شيء مستحسن من قوة غذائية لإنقاذ القطاع الوطني وذلك بأثمنة عليكم أن تعلنو عنها حتى يتقيد بها الجميع وتكون بخسة في متناول الفقراء.

ونعتبر- في نفس الوقت- أنه من الصواب تحرير استيراد الذرة وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات الزيتية، التي الآن مازالت محدودة في 25 %.

سيدي الوزير، هناك عدد من الإجراءات تهم تعبئة الطاقات المالية والإنتاجية الوطنية المستجدة في مؤسسات التعاضدية الفلاحية المغربية وكذلك المكتب الوطني للحبوب والقطاني، وكل معالم إنتاج الكلأ، ومن شأن هذا إنقاذ أوضاع الفلاحين ومربي المواشي والشروع في نهج جديد لتدبير قطاع المواشي بكامله لاسيما ونحن في سنة انتخابية ومصيرية ومطوقون باتفاقية التبادل الحر، مازلنا لم نتأكد بأن هاد الاتفاقيات لن تضر بفلاحتنا، لذلك نعتقد بأن دعوتنا إليكم باتخاذ برنامج مستعجل في مجال الماشية ،انتم أقررتم بذلك ونتمنى أن يكون برنامجكم الذي أنتم على أهبة إطلاقه محميا وجريئا وجادا حتى يدخل بالفعل في إطار السياسة التي أعلنتم عليها في تصريحكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار. تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في الحقيقة، السيد الوزير، هذه المعضلة ديال الجفاف وهذه الآفة، أنا في اعتقادي شخصيا أننا نتعاطى لها في مناسبات ظرفية، وتنشوف بأن الطريقة ديال التناول ديالها والتعاطي لها هي متجاوزة جدا، لأنه، كما قلتم السيد الوزير، وكما تدخل الزملاء المستشارين سابقا، بأن بعض الجفاف هو أصبح هيكليا في بلادنا وأصبح من الثوابث أنه الإحصائيات نقول في 100 سنة في القرن الماضي مرت أكثر من 50 سنة ديال الجفاف، و أنا ماعمري عقلت على ثلاثة سنوات متابعة ديال سنوات ممطرة وممتازة، كاين عام مزيان وعام

متوسط، عام ناقص، عام صعب،إلخ..... وبالتالي نحن خصنا نتجاوز هذه المسألة ديال التدابير المتخذة و بصفة استعجالية وبصفة ترقيعية، إذا أصبح القول نحن نحاسب الحكومة أو نطالب من السيد الوزير الاستراتيجيات التي تعملت قبل منه وفي عهده من أجل محاربة هذه الآفة، لأنه المشكل ماشي جديد وبالتالي كان خصوا حلول تكون عنده، الآفة والمشكلة اللي كاينة ماشي هي قي الجفاف أو في الإنتاج في حد ذاته، هي أزمة ماء في بلادنا، كيفاش نتعاطى مع هذه المادة الثمينة اللي سماوها الأوروبيين بالذهب الأزرق؟ والله سبحانه وتعالى قال في محكم كتابه:" و جعلنا من الماء كل شيء حي" أكثر من الذهب وأغلى معدن في الدنيا.

نحن هذه المادة لا نتعامل معها بالطريقة اللازمة اللي خصنا نتعاملو معها. المسألة ديال الماء، السيد الوزير، هي من المسائل الأساسية في وزارتكم، وزارة الفلاحة نحن كنا نعتقد أن وزارة الماء خصها تضاف إليكم، لأنه لا يعقل أنه في القطاع الفلاحي كتلقى مكاينش الماء، الناس جهزوا لهم الهكتارات ديالهم 7و8 ملايين باش تقامو على الدولة ومكاينش الماء، لا يعقل أن الفلاح غادي يخلص التجهيز وماعندوش الماء باش يسقي، وغدي نقول علاش جهزتي ليه. هاد الاستثمارات كلها خصها إعادة النظر آ السيد الوزير. الحلول كاينة في هذا الباب، الآن الأوروبيين كيحليوا الماء ديال البحر وحتى نحن الآن في المغرب الآن العيون والسمارة والداخلة والكويرة إلخ..... كاين أوراش كبيرة ديال تحلية ديال مياه البحر، والتكلفة الآن على حساب الدراسات اللي عندنا ماشي غالية.

إطار كبير عندكم السيد الوزير، وقال بأنه الآن في المناظرة اللي كنحيلوكم عليها السيد الوزير، وكتوقع في بلادنا الآن حول الماء، اللي كنحيلوكوم عليها بشكل كبير وهذا نقاش هام وهام جدا، لأنه هو صلب الموضوع وهو الأساس. ما تقاطعونيش السيد الرئيس. إمكانية تحلية مياه البحر ممكنة. الآن 4 دراهم باش تيطلع المتر مكعب في المحطات الكبرى ديال تحلية ماء البحر وهذا هو الثمن باش تدفعه l'o.n.e.p إلى les régies اللي كاينين في المغرب.

لا يعقل أن مدينة الدار البيضاء والجديدة و آسفي والمدن الصغرى وخميس الزمامرة وسيدي بنور تتشرب من الماء ديال السد المسيرة، نحن يعني كنشوفو الآن كاين زحف ديال الماء الصالح للشرب حول الماء اللي وجداتوا الدولة لصالح الزراعة ولصالح الفلاحة نحن مع الماء الصالح للشرب بطبيعة الحال، ولكن ليس على حساب الفلاحة كاينة إمكانيات أخرى للماء لا تستغل. كاين آلات ديال تحلية المياه، نحليو مياه البحر وكذلك نحليو المياه الجوفية اللي الآن كاينة في المغرب وهي صالحة للاستعمال والآلات متواجدة ورخيصة بشكل كبير، انا عندي أصدقاء في الميدان الفلاحي كيستعملو هذه الآلات هذه في الضيعات الفلاحية ديالهم ولكن متواجدين في المغرب.

تنطلبو منكم السيد الوزير باش تنكبو على الموضوع من هذه الزاوية لأنه حتى إذا وجدنا حلا اليوم للأعلاف إلخ.. علما بأن الأعلاف غادية تقل في الخارج، لا للشعير ولا للقمح ولا للشمندر اللي كتستخرج منه المادة ديال الميتانول اللي كتمشى بها السيارات لا في البرازيل أو في كوبا وبالتالي مبقاتش متواجدة، خصنا نعتمدو على أنفسنا في هذا الباب هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد كريمن:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حج مبرور، وسعي مشكور، تصنتنا لجوابكم و استمتعنا له كثيرا وشفنا بأنه بالنسبة لكلامكم، كاين استعجال بالخصوص فيما يخص الماشية، لولا تقليص حصة الأسئلة الشفوية اليوم لصالح حصة تشريعية، لوجدت السيد الوزير بأنه السؤال كان سيكون موجه للسيد وزير المالية على إسقاط الرسوم الجمركية وكذا الضرائب المباشرة فيما يخص استيراد الأعلاف، لأنه جاء في كلامكم بأن الدولة كتتخلى على المدخول، فهذه آليات اللي توضعات رهن الإشارة ديالكم السيد الوزير، أنتم، لحماية المنتوج المغربي، لا أحد يتحدث عن حماية المنوتج المغربي، نتكلم على حماية الماشية.

نحن نعلم بأن وزارة المالية الآن أنتم معها في نقاش وصراع، أن المرسوم الذي وجدتوه مازال ما وقعاتوش لكم، لأنها تقول بأنه لا غاية للإعفاء فنحن نقول بـــأنه هذه الآلية اللي هي موضوعة رهن

إشارتكم تبقى رهن إشارتكم لوحدكم، مايبقاش فيها التدخل ديال وزارة المالية، أنتم تعرفون، وأهل مكة أدرى بشعابها، كتعرفو بأنه كاين خصاص، نفتحو الحدود، ما كايناش نعاودو نسدو، هاد الشي خاصو يكون اختصاصكم لوحدكم، إذن اللي كيحتاجو الوقت الآن السيد الوزير، وهذا يكون من اختصاصكم كذلك أن تعطيو واحد التصريح يكون مضبوط: النهار الفلان الفلاني إعفاء لأنه أشنو تنعرفو اللي كاين الآن؟ كاين تضارب، المستوردين عارفين أنه ولو توقع اليوم ماغاديش يدخلو الأعلاف واحد العشرين يوم وإذا ماكانش واحد التصريح قوي من جهتكم السيد الوزير، هاذ المتضاربين غيبقاو و يضاربو، فلذا نحن وراءكم أنتم ابن القرى مثلنا، ولكن فيما يخص القرار خاص يكون القرار ديالكم، لوحدكم، وليس قرار مشترك مع وزارة المالية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الوزير على المعطيات التي جاء بها والمواكبة التي لاحظناها من خلال الوزارة، اللي بينت بأنها راها واخدة هذا الموضوع بشكل جدي، ولكن أنا أريد باش نبين بأنه هذا الموضوع أخذ هذا الحيز نظرا للظرفية ديالو، طبعا الجفاف أو الأمطار ديال الله عز وجل هو اللي كيرحم ومكتعطيهش الحكومة في الحقيقة، ولكن هذا الشيء اللي جاءت به الوزارة فيما يخص هذا الشيء ديال الدعم ديال الأعلاف. أنا كنهضر على الأعلاف لأنه مسألة مهمة جدا بالنسبة للكسابة على الصعيد الوطني، لأنه هذه الأعلاف خلال هاد العشرين يوما ارتفعت بواحد الشكل صاروخي من170 درهم للشعير رجع 250 درهم وتتزايد يوميا 10 دراهم النخالة من 170 حتى 240 وحتى 300 درهم، دابا حتى إلى بغيتي تدي هديك الماشية تبيعها ما كاينش شكون اللي يشريها. ولهذا وخا كنهضرو علاش زادت الرسوم الجمركية؟

نحن باغيين نوضحو واحد النقطة جد مهمة، وهو كاين شي مرات وخا كتخفض الدولة في التعريفة الجمركية ولكن كيبقى المستوردين كيتعاملو بالثمن اللي بغاو تنطالبو المراقبة تكون ديال الوزارة باش الفلاح اللي يستافد من هذا الانخفاض في التعريفة الجمركية ماشي المستورد، ونطالب من السيد الوزير باش الاكر نظرا للحالة ديالة الفلاحة إما إزالة الفوائد على الفلاحة اللي خذاو القروض من عند صندوق القرض الفلاحي أو جدولة الديون بعدا على الأقل على هذه السنة اللي هي سنة لا تبشر طبعا بالخير ولكن نحن لا نقنط من رحمة الله، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد بنمسعود:

شكرا السيد الرئيس على هاد الأجوبة اللي عطى محالة تزرع في نفوس الناس ديال العالم القروي شيئا ما من الطمأنينة، نظرا لهذه الإجراءات اللي هي، إن شاء الله، سوف تتخذ، ونحن ما نطالب به السيد الوزير،هو نظرا لعجالة الأمر أن تعطوا تعلمياتكم لتبسيط المسطرة فيما يخص استيراد الأعلاف، نظرا لأنه غالبا هذه الأعلاف غادي تجي من الخارج وغادي تاخذ واحد الوقت طويل فيما يخص الشحن ديالها ولا البيع ديالها، وكذلك تكون الجودة، وكيف قالوا الإخوان على أنه تكون الأثمنة مناسبة ومتكونش المضاربة وتكون واحد العقلنة في الشحن وواحد العقلنة في هذه المنتجات العلفية اللي غادي تدخل.

كذلك على غرار ما قامت به الحكومة السابقة من تشغيل اليد العاملة القروية، لأنه ليس هناك فقط المشكل ديال الماشية التي تعاني من واحد الفراغ فتنفضلوا السيد الوزير أنه تكون واحد الدراسة لخلق أوراش للتشغيل كذلك. وكذلك فيما يخص المديونية تنطالبو أنه يكون التأجيل ديال القرض الفلاحي لأنه جل مستحقات الفلاحين تتجي في هذا الموسم الفلاحي. فتنطلبوا على أنه تؤجل رغم أنه هناك تخفيض في النسبة المئوية للقروض ديال القرض الفلاحي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الفلاحة والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة المستشارون،

أنا صراحة في التعقيب، أريد فحسب أن أدقق في بعض النقط، ربما في الجواب لم تكن واضحة، لكن قبل هذا أريد أن أقول بدون أن أكون متفائلا يعني أكثر من اللازم، شهر يناير، ويمكن أن أعود إلى جميع السنوات والحصص شهر يناير لم يكن ممطرا التأخير الحاصل هو تأخير شهر دجنبر، فلا يجب أن نهول الأمر أكثر ما هو عليه لكن يجب أن تأخذه بالجدية المطلوبة.

ثانيا أنا عندما أتحدث عن البرنامج الإستعجالي أو البرامج الأخرى التي ستنطلق حسب ضرورة الأمر، لا أتحدث باسم وزارة الفلاحة. أتحدث باسم الحكومة، وأتحدث بما قررته الحكومة برئاسة الوزير الأول في المجلس الأخير، بل أكثر من هذا وهذا شرف لهذا القطاع الذي يغير عليه الجميع وتغيرون عليه أكثر من غيركم، وهو أنه قطاع كذلك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، بحيث أنه يراقبه ويتابع الوضعية ويتخذ كذلك الإجراءات. إذن ليس هناك إجراءات فردية أو إجراءات من هذا الوزير أو هذا. هذه إجراءات قررتها الحكومة، منها التخفيض ديال الرسوم الجمركية منها، عندما أتحدث عن الشعير والذرة لأنه ما بغيتش نسرد عليكم واحد اللائحة كلها ديال ما هو مقرر، الذرة، قشرة الصوجا، الجلبانة العلفية، حبوب القطاني، بقايا مصانع النشا، نباتات الذرة الصفراء يعني كل ما يدخل في الأعلاف المركبة.

أريد كذلك أن أقول أن المديونية، كذلك، في الآليات التي تتحرك في وقتها اليوم راه مازال راه الناس اللي أخذو القروض راه مازال ما كيردو، راه مازال ماعرفناش لحق الوضع، ماشي يعني من دابا غادي ندخلو في واحد المسلسل اللي مازال الوقت ديالو ما وصلش، راه قلت لكم بأنه برنامج تطوري.

آخر ملاحظة أريد أن أ لي بها، السيد الرئيس، وهو أنه في هذا الباب، وأنا أشكر مجلسكم الموقر، لأنه يتعامل مع هذا القطاع بواقعية كبيرة، لا يجب كذلك أن نتوهم أو نوهم. قضية الماء، في المغرب أو تحضير ديال المساحات اللي يمكن لها أن تسقى راه ما بقاش شي حاجة كثيرة، راه 1.200.000 هكتار الموجودة ممكن أن تضاف لها واحد 150 أو 200 ألف إلى جبدنا كاع السمطة حتى الآخر، راه يعني ما غاديش نوصلوا 9 مليون ديال المساحة اللي غدي تسقى، المياه الجوفية والناس اللي في بعض المناطق تيعرفوها، راه اليوم كناخذو منها أكثر مما تستحق، بحيث أن هذه المياه ما كتتجددشاي بسهولة، وراه الناس كيعرفوا هاد الشي وتيعرفوا فين وصلت المياه.

ثالثا، عندما نتحدث عن الماء، الماء الشروب، الماء الصناعي، راه الفلاحة اليوم تستعمل أكثر من 88 % ديال المياه اللي هي موجودة، راه ماشي شي أحد آخر اللي يستعملها وقضية، يعني تحلية مياه البحر أو النقص من الملوحة، صحيح كاين هذه التقنيات هذه ولكن مازال الثمن ديالها ميوصلش للفلاحة، راه الماء ديال الفلاحة راه كتعرفوه اليوم، راه أربعين سنتيم. 60 سنتيم. راه يعني لما كنوصلو ل120 سنتيم راه كتنوض القيامة فلهذا لابد هذا اللي جعل الحكومة أنها تأخذ المياه وتعطيه الأولوية القسوى، وهذا اللي جعل الحكومة أنها تدعم الاستعمال ديال المياه والاقتصاد ب60 % مما هو غير معمول به في المحيط ديالنا كله، وغادي يمكن لها تزيد إلى خصها تزيد، ولكن راه يعني في هذا الباب خصنا نعرفو بأنه كاينة محدودية، راه عندنا إمكانيات الزراعات البديلة.

صحيح هذا اللي بدأنا فيه تيخصو الوقت الطويل وهو البرنامج ديال زرع الزيتون وهو البرنامج ديال الأغراس وهو نردوا الغاية اللي مشات ما بغيتش كذلك ندخل في البرامج المستقبلية، نقول بأنه واحد المعطى -لاقدر الله- إلى زادت الأمور تعقدت هو حماية الغابة، مايمكنش ذاك الشي اللي بقي من الغابة نطلقوه للماشية، فلهذا لا أريد أن أطمئن المجلس أكثر مما يلزم، لكن أريد أن أقول أن الحكومة بتعليمات من صاحب الجلالة نصره الله بجميع مكوناتها فهي مشتغلة و تتابع هده الأوضاع، وستتخذ الإجراءات يعني خطوة خطوة حسب خطورة الظروف وهذا معمول به في جميع المناطق المحيطة بنا اللي كتعرف كذلك نفس الوضعية اسبانيا راه نفس الوضعية، الحبوب ديال فرنسا اليوم أعلنو في 2006 على عدد العمالات التي كانت في وضعية ما سموه منكوبة، لأنه يعني ذاك الشي متفاوت، المنكوبة عندنا ماشي هو اللي عندهم départements 62 على 90، فإذن نحن كذلك نتعامل بنفس المعالمات لأن المناخ ليس بيد البشر. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، نمر إلى السؤال الآني السابع الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، حول ظاهرة تهريب أشجار النخيل للمستشارين المحترمين السادة: الحو المربوح، محمد بلحسان، محمد المنصوري، عبد الحميد بنعلوش، عابد شكيل، سفيان القرطاوي، الحاج الطاهري، عبد اللطيف اسطمبولي، حسن أبو العز، يحيى يحيى، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعرف بعض المناطق بواحاتنا ظاهرة غير صحية، بل غريبة تستهدف شجرة النخيل، ويتعلق الأمر بقلع شجرة النخيل وبيعها بأثمان زهيدة لأغراض التزيين في المدن، وإذا كانت هذه الظاهرة حديثة نوعا ما فإنها قد استفحلت بشكل خطير وأصبح بشكل تهديدا حقيقيا لهذه الشجرة المباركة، ونظرا للأضرار الكثيرة التي يسببها هذا التطاول على شجرة النخيل والاستتراف الذي تتعرض له، فإننا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي ستتخذها وزارتكم للحد من هذا التريف الذي يستهدف أشجار النخيل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أريد، أولا، أن أشكر المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال لأنه بالفعل شجرة النخيل والواحات واقتصاد الواحات يعرف مشاكل كبيرة بالمغرب وهذا نقر به منذ زمان بحث أنه لا أريد أن أكرر الأفكار التي تعرفونها، أنه عدد يعني الأشجار النخيل ببلادنا تقلص من أكثر من 15.0000 نخلة إلى أقل من 500000 أما السبب فهو متعدد فهناك بطبيعة الحال الأمراض، البيوض الذي أصبحنا الآن، ولله الحمد، وجدنا حلول، وكذلك المناخ، وهو كذلك استغلال الفقر في بعض الواحات من طرف بعض المتعاملين والمتاجرين في هذه الشجرة، وبيع هذه الشجرة.

فبطبيعة الحال، اتخذنا إجراءات مع استصدار بعض القرارات من السادة العمال في العمالات التي يهمها الأمر وهي بالخصوص الراشيدية، ورزازات، زاكورة، طاطا، وبدرجة ودرجة، أقل بكثير فكيك وتزنيت كذلك.

لكن رغم هذه القرارات التي تمنع نقل الأشجار وبيعها والإتجار فيها يعني بدون رخص، فنجد أن هذا كله لم يأت أكله، وجاءت مبادرة أعتقد أنها جد مهمة وأريد بالمناسبة، أن أشكر مجلسكم لأنه ساهمتم فيها وهي فعلا مشروع القانون الذي صادق عليه المجلس، الذي أصبح الآن شموليا بحيث أنه يتيح أو يمنح للحكومة الفرصة لتحديد ما نسميه بمحمية النخيل، أي أن مناطق كلها يمكن أن تصبح محميات وأن يكون لها نظام خاص وقانون خاص وأعتقد أن هذا القانون من القوانين المهمة جدا لحماية النخيل، لأنه مهما يعني زرعنا من الشجيرات، نحارب البيوض مهما قمنا بأعمال، إن لم تكن هناك حماية حتى في المناطق المؤهلة للتعمير، هذا القانون شمولي حتى في بعض المناطق اللي يمكن يكون فيها التعمير، تيقول شحال تيخص يبقى ديال النخيل؟ شحال تيخص يتقطن، كيفاش يتقطع؟ وأعتقد أنه هذا إجراء جد مهم الذي سيمكن من حماية شجرة النخيل الذي يعتبر لا أقول من الأشجار المتميزة فحسب، بل من الآليات الاقتصادية والسوسيو اقتصادية لمناطق الواحات لعدد من الأقاليم. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى هذه الإرادة لمحاربة هذه الإشكالية، فعلا السيد الوزير الواحات هدية من الله سبحانه وتعالى ولهذا يجب الحفاظ عليها كأمانة وعملا بالمقولة "غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون".

واحات النخيل، كما تعلمون السيد الوزير، صنفت تراثا عالميا وهي فعلا تراث عالمي بالاضافة إلى أنها تراث عالمي والكل يعلم

دورها السوسيو اقتصادي، تنشكر وزارتكم، السيد الوزير، التي تجاوبت وبسرعة مع مجلس المستشارين حيث أثرنا مشكل اجتثاث النخيل منذ سنتين، وجئتم بسرعة بالقانون الذي تحدثتم عليه وصادق عليه مجلس المستشارين في الأسبوع الفارط. ولهذا المطلوب، السيد الوزير، وهو التطبيق السريع والفوري والصارم لهذا القانون لأنه قانون نوقش ونوقش بجدية ويشتمل على ما يمكن أن يحمي هذه الواحات، هذا التطبيق، السيد الوزير، يجب أن يطبق بصرامة لكي يعلم الجميع وخصوصا هذه العصابات، لأنه نسميها عصابات أن تهريب النخيل أصبح الآن بفعل هذا القانون أصبح جريمة يعاقب عليها القانون، ليعرف الجميع أيضا أن تزيين الشوارع، تزيين الفيلات وتزيين مجالات أخرى بهذه الشجرة المباركة جريمة أيضا، يعاقب عليها القانون وجريمة أيضا في حق هاته الواحات وفي حق ساكنتها وفي حق هذه الشجرة بنفسها حيث تخرج من مجالها الطبيعي إلى مجال آخر تصبح فيه عقيمة.

التطبيق الصارم، السيد الوزير، لهذا القانون لا يهمكم لوحدكم بل يهم الجميع، وخصوصا السلطات المحلية كسلطة ترابية هي اللي كتعرف آشنو وقع في الولايات و أشنوهم الناس وهذه العصابات التي تتسلط على شجرة النخيل؟ كذلك المراقبة في الطرق، السيد الوزير، كيف يمكن أن نخلة يمكن توصل إلى 9 أمتار و كتمر من جنوب البلاد إلى شماله بدون أي مراقبة.

السيد الوزير، السؤال الآخر المطروح وهو محاربة هذا المشكل في المنبع وهو الاهتمام بهذا الفلاح الصغير، لكي لا يضطر لبيع نخيله. وهنا، السيد الوزير، لديكم برامج مهمة جدا وأنتم مشكورون عليها، ومصالحكم المحلية مشكورة عليها أيضا. برنامج إنقاذ و تنمية الواحات وهو برنامج كبير وطموح وحيوي جدا يهم جميع المناطق التي ذكرتها، نتمنى، السيد الوزير، أن يفعل وبسرعة هذا البرنامج لأنه هو الوحيد الذي يمكن أن يعيد واحاتنا إلى ما كانت عليه.

فكما تعلمون، السيد الوزير، أن إذا أردنا أن نعيد واحاتنا إلى ما كانت عليه يجب غرس أكثر من 10 مليون نخلة وهنا نقطتين، السيد الرئيس، أخيرتين وهو أنه لا واحة بدون ماء، إذن يجب توفير الماء لكل الواحات بتعميم السدود المتوسطة منها والصغيرة والتحويلية مهمة جدا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، السيد الوزير، واحة اغريس، واحة فركلة في حاجة ماسة إلى سدود تحميها من الجفاف.

النقطة الثانية و الأخيرة السيد الوزير، هي توفير الأغراس مهم جدا، أولا بالنسبة لساكنة هاته الواحات، وثانيا بالنسبة للمستثمرين الذين أصبحوا يهتمون بهذا المجال وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس. بسرعة أريد أن أكرر ما قاله السيد المستشار، وأنا متفق معه، أريد أن أقول أن هذا القانون، وأركز على القانون الآن سيعطي إطارا وقاعدة لجميع المتدخلين، فعلا عندما نتحدث عن قرار لعامل فهو منحصر في العمالة، عندما نتحدث عن دورية فهي تبقى دورية، هذا سيجعلنا فعلا تكون فعالية في المراقبة.

فيما يتعلق بالجزء الثاني، وهو مهم وهو كذلك استصلاح الواحات وإعادة زرع النخيل فأريد أن أذكر أن هناك تعليمات ملكية سامية في الزيارة الأخيرة التي قام بها منذ ما يفوق سنة إلى ورزازات، بحيث أعطى تعليماته للكل لتكثيف يعني إنتاج الأغراس، لأن هاته الأغراس تعرفون بأنها جد صعبة فهي أغراس في الأنبوب ومكلفة، لكن الآن نحن منكبين كذلك لتوسيع وتكثيف هذا الإنتاج حتى نعيد الأمل والحياة لهذه الواحات إضافة إلى برامج أخرى تهتم بالعنصر البشري وبالماء، و أذكر منها البرامج الذاتية لوزارة الفلاحة، لكن البرنامج الذي هو الآن مدروس مع برنامج الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق M.C.A مع برامج أخرى تهم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فهذه كلها تنصب وتنكب في نفس الاتجاه، ألا وهو إعادة الإحياء لهذه الواحات التي هي فعلا تراث. عالمي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. إذن نواصل طبعا مع السيد الوزير الأسئلة العادية هناك سؤال أخير للسيد الوزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الإجراءات العملية للنهوض بالتنمية القروية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد اطريبش، الميلودي عفوت، محمد العقاوي، ميلود ناصر، أحمد الديبوني، عبد السلام

الودي، عبد السلام أحدوش، ميلود ناصر، العلوي الحسن، محمد أبو السعود، محمد عبده عز الدين، محمد برطني، ومولاي إدريس العلوي.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا في فريق التحالف الوطني له ارتباط وثيق بما تم تقديمه من أسئلة كسؤال محوري حول القطاع الفلاحي الذي تقدم به زملائي المستشارين من مختلف الفرق البرلمانية المحترمة، والتي تتعلق بعمق يعني الوسط القروي الذي أصبح الآن يعاني من وضعية يعني شبه كارثية نظرا، يعني، لتأخر تساقط الأمطار وإن إدماج العالم القروي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي أصبح هاجس الجميع حيث أنه أصبح مستقبل المغرب، فخلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف جهات المملكة المغربية ومناطقها النائية أصبح أمرا ضروريا، وبالتالي فإن التنمية القروية بمفهومها الشمولي يجب أن تكون بوتيرة أكثر فاعلية وبسرعة أكبر، لتدارك الخصاص الذي يعرفه العالم القروي بصفة عامة، حيث تفاقم الفقر بالبادية وأصبحنا في حاجة ماسة إلى تعليم مرتبط أساسا بالتنمية القروية وبصحة جيدة وتجهيزات أساسية بالتنمية القروية وبصحة جيدة وتجهيزات أساسية، التي تعتبر من الأولويات الملحة للنهوض بالبادية ولإشراكها في محيطها الاقتصادي يعني المدر للربح والمشجع لبقاء الساكنة فيها، حتى لا يمكن أن تتفاقم الهجرة إلى الحواضر الكبرى وبالتالي تخلق مشاكل أخرى، ولذلك فإننا نسائلكم السيد الوزير عن الآليات والإجراءات العملية الملموسة للنهوض بالتنمية القروية في شكلها الشمولي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، أشكر السيد وزير الفلاحة على مشاركته في هذه الجلسة وهذه الأسئلة المحورية، وشكرا لكم الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد محتان، كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة المستشارين،

أود في البداية قبل أن أجيب على هذا السؤال، أن أذكر أنه قد جاء في التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول في 21 نونبر 2005 الذي جاء فيه التأكيد على ضرورة مواصلة تنفيذ البرامج التي تهم التنمية القروية في إطار استراتيجية 2020 للتنمية القروية، ونظرا كذلك لشمولية وتشعب وتعقد مجال التنمية القروية والتدخل ديال عدة قطاعات، هناك خلق بعض الآليات، نذكر على الأساس منها: اللجنة الوزارية المكلفة بالتنمية القروية وواحد اللجنة الوزارية المكلفة بالتنمية القروية وواحد اللجنة التقنية كذلك اللجنة الدائمة التي تشتغل في مجال العالم القروي، وكذلك لابد للتذكير هنا بالقرار المولوي السامي، بحيث قرر صاحب الجلالة خلق كتابة الدولة للتنمية القروية، التي أنيط بها التنشيط والتنسيق ما بين الفاعلين في الميدان الفلاحي.

وكإشارة، في اللجان المختصة قدمت برنامج ديال كتابة الدولة في التنمية القروية يتمحور حول 10 محاور أساسية. و أود هنا في أن أعطي بعض المؤشرات باش ما نبقاوش في واحد الصورة سلبية أو تيئيسية فيما يخص التنمية القروية أعطينا بعض المؤشرات، التي تدل على أنه حاصل واحد التحسن نسبي فيما يخص العالم القروي وفك العزلة عن العالم القروي، لأنه حاليا نحن في واحد البرنامج حكومي ديال 1500 كيلومتر من المسالك بالعالم القروي، وكنا في 1995 فيما يخص العزلة في العالم القروي، كنا في واحد المؤشر ديال 36 %، حاليا مؤشر فك العزلة عن العالم القروي واصلة 55 %. وفي أفق 2015، إن شاء الله، سنصل إلى واحد المؤشر ديال يفوق 80% من فك العزلة في العالم القروي. كذلك فيما يخص الماء الشروب، كنا 10 سنين هادي، كانت نسبة الماء الشروب في العالم القروي لاتتجاوز 14% واليوم، الحمد لله، حاليا وصلنا لواحد المؤشر ديال 74% وإن شاء الله في 2007 سنصل إلى نسبة 90 % نفس الشيء فيما يخص الكهربة القروية في 2000 و95 كنا تقريبا في 18%و20% الكهربة القروية، وحاليا نصل إن شاء الله إلى مستوى ديال 84%. وكما التزمت به الحكومة في 2007 - إن شاء الله- سنصل إلى تقريبا 100% من التغطية ديال الكهربة

القروية كنا غادين نديرو في أفق2010، ولكن التزمت الحكومة إن شاء الله باش نرفعوا الوتيرة في هذا المجال، هذا باش ندخلوا إلى ما يفوق 90% فيما يخص كذلك الكهربة القروية، نفس الشيء فيما يخص الصحة فيما يخص كذلك التربية الوطنية، أود هنا ما بين 2000-2002-و2004 أقول فيما يخص التمدرس في العالم القروي كانت في هذه المدة خلق 4000 حجرة في التعليم الابتدائي، وأزيد من 1000 حجرة في الثانوي الإعدادي و270 في الثانوي التأهيلي.

وأود في الأخير، السيد الرئيس، أن أذكر طبعا بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي جايا بواحد البرنامج ما بين 2006 آخر 2005-2010 اللي ترصدت و واحد الاعتماد مالي ديال 1000 مليار ديال السنتيم، وفي هذا البرنامج هذا كاين واحد البرنامج ديال 250 مليار سيهم محاربة الفقر في العالم القروي، يهم تقريبا 403 جماعة قروية وغن شاء الله غادية تستفيد منه تقريبا 3 مليون و700 ألف من الساكنة القروية. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب لأحد السادة السائلين.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

على كل حال السيد الرئيس،

الزميلة والزملاء المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

في الحقيقة، أشكر السيد كاتب الدولة في الجواب ديالو على كل حال، وكنعتبرو بأن فيه عناصر الجواب، حنا السيد كاتب الدولة سؤالنا ما فيه لا تيئيس ولا تعجيز، حنا نأمل في بلاد في خير، ونعتقد بالمسيرة الاقتصادية والمجتمعية التي يقودها جلالة الملك، حنا ما تعجيزين ما تيئيسيين، نعتقد ومتفائلين خيرا، ومهما كان السؤال ديالنا، فقط أن التنمية، نعتقد بأن هي نصف سكان المغرب، تخص نصف سكان المغرب على الأقل، التنمية القروية هي فك العزلة على مناطق العالم القروي، ونحن لا ننطلق من فراغ، إقليم خنيفرة و الراشيدية، وما يعيشه الآن، هوعنوان بارز في الموضوع ديال سوء التغذية ديال التدني الاقتصادي والاجتماعي. راه ماشي تيئيس، هذا واقع حاصل، نحن نطلب من الحكومة، حكومة جلالة الملك، باش تتخذ إجراءات كفيلة باش ماتعاودش تتكرر هاذ الشيء.

التنمية القروية، ماتكونش هاد المسألة هادي هي المستوصفات الصحية هي المدرسة، هي دور الشباب، هي الكهرباء، هي الداخليات ديال الفتيات القرويات، لأن المشروع الاقتصادي المندمج لتحسين دخل الفلاحين وساكنة العالم القروي، السيد كاتب الدولة، نحن نعتقد، وأنت من العالم القروي، وكنعرفو بأنك أستاذ بارز وتعي ما تقول، ما تتنطلقش من فراغ، ولكن نحن نقول يجب علينا جميعا أن نقوم بثورة لتأهيل العالم القروي للمساهمة في المسيرة التنموية، وهذا الإقلاع الاقتصادي والدينامية التي يعرفها المغرب، المغرب يعرف دينامية نحن نعرفها، ولكن فين راها في العالم القروي، هذه هي الإشكالية المطروحة، هذه المسيرة الكبيرة التي يقودها جلالة الملك ناجحة، بغينا العالم القروي- كذلك- يساهم فيها، لكي نضمن النجاح للمغرب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن نشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة.

ونمر لآخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول وضعية الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل للمستشارين المحترمين: عبد المالك أفرياط، محمد دعيدعة، أحمد أحميس، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، مصطفى الشطاطبي، محمد لشكر، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان. الكلمة لأحد السادة المستشارين، يتفضل مشكورا.

السيد المستشار عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سؤالنا موجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، هو يتعلق بوضعية الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل. تعلمون السيد الوزير الدور الهام الذي تقوم به هيأة تفتيش الشغل، خاصة أن هذه الهيئة هي المكلفة بتطبيق مقتضيات مدونة الشغل. وتعلمون أيضا الجهود التي بذلناها جميعا، كفرقاء اجتماعيين، قصد بلوغ التوافق حول المدونة،

إذن- بطبيعة الحال- إلى ما توفراتش لهذا الجهاز الوسائل والإمكانيات لجعله يطبق مقتضيات هذه المدونة، تيكون العمل اللي قمنا به، كأننا لم نقم بأي شيء، وهو ما نلاحظ لحد الآن، ومع الأسف، السيد الوزير، خاصة أننا لاحظنا أنه، بالنسبة للقانون الأساسي لهذه الفئة، لازال لم يخرج بعد، واحد العدد ديال النقاشات اللي تمت حوله مع هيأة التفتيش، وبطبيعة الحال لكم جدوى في الموضوع ولكم جولات للحوار في هذا الشأن، غير أن- للأسف- لاحظنا أنه لحد الآن، ظل ذلك حبرا على ورق، بل أكثر من ذلك، أن الأمور اتجهت اتجاها آخر خاصة بعد اللقاءات اللي تمت مع وزارة المالية ومع الوزارة المكلفة بتحديث القطاعات، ومما يلاحظ -كذلك- أن ذلك يذهب في اتجاه يتناقض مع ما توصلت إليه الاتفاقيتين الدوليتين: الاتفاقية رقم 81 والاتفاقية رقم 129 وكذلك مع ما ينص عليه اتفاق 30 أبريل 2003، لذلك، السيد الوزير، نحن نرى- في الفريق الكنفدرالي- أن هذا الملف ضل، مدة طويلة، وهو ينتشر قبل ما نتوصلو للحل.

واسمحوا لي، السيد الوزير، أنه ماشي في مصلحة لا ديال الوزارة، لا ديال جميع الفرقاء الاجتماعيين، وخاصة أننا نعلم أنكم في المراحل الأخيرة تنوون فتح الحوار مع هيأة التفتيش قصد الحصول إلى حلول توافقية، لذلك نلح السيد الوزير على ضرورة التعجيل بإجراء الحوار، وعبر ضرورة التوافق حول القانون وحول التعويضات، ونتمنى أن يكون جوابكم جوابا شافيا ونتمنى في أسرع وقت أن نقفل هذا الملف لأنه ليس في مصلحتنا أن يظل مفتوحا لمصلحة الجميع سواء لهيئة التفتيش أو للفرقاء الاجتماعيين أو للعالم الاقتصادي، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير فليتفضل.

السيد مصطفى المنصوري، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية، السيد الرئيس، أن أقدم تعازي صادقة للفريق الكونفدرالي على إثر وفاة الأخت (حبيبة) اللي هي عضوة ديال المكتب التنفيذي للكونفدرالية، تغمدها الله برحمته.

بغيت نقول، السيد الرئيس، فيما يخص وضعية الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل، بغيت غير نوضح أنه، بصفة مباشرة، وزارة التشغيل لها مصلحة كبيرة جدا لختم هذا الملف بصفة نهائية، علاش؟ لأن وزارة التشغيل فعلا إلى كانوا الأعوان المكلفين بالتفتيش يشتغلون في ظروف عادية حتى هي غادي تكون الأشتغال ديالها في ظروف اللي غادي تكون عادية كذلك.

بغيت نقول بكل صراحة أن هذا الملف تفتح منذ سنة 2003، علما أنه كانت هناك طلبات، منذ القدم، من أجل خلق واحد القانون خاص بأعوان التفتيش، وهذا فعلا لكم الحق، هناك اتفاقية دولية التي تنص على أنه يجب أن يكون لأعوان التفتيش نص خاص بهم، علما أن هذه السنوات الأخيرة، هناك توجه نحو جمع كل النصوص التي تهم الأنظمة لكل الفئات، ورغم ذلك، السيد الوزير الأول نص وأكد على أنه يجب أن يكون هناك واحد القانون خاص بهذه الهيئة، وهذا شيء اللي حسمنا فيه.

الآن هناك فعلا مشاورات مع وزارة تحديث القطاعات العامة التي أمضت المرسوم، و الآن نحن في المرحلة الأخيرة مع وزارة المالية من أجل أن نجد واحد التوافق نحو واحد الصيغة اللي نعملو بها كاملين مع هؤلاء الأعوان، وفيما يخص الجزاء المالي للعمل الذي يقوم به الأعوان، وفعلا في المرحلة الأخيرة سنصل، إن شاء الله، في هذا الأسبوع إذا ما توصلنا لواحد التوافق فيما بيننا غادين نديوه للمجلس الحكومي من أجل المصادقة عليه، بغيت نقول كذلك موازاة مع العمل الذي نقوم به من أجل المصادقة على هذا القانون الأساسي هناك فعلا توظيف، وهذا من أجل تقوية هذا الجهاز، هناك توظيف ديال50 هذه السنة، ديال 50 مفتشي الشغل جدد خذيناهم من الدكاترة المعطلين اللي عندهم شهادات في الحقوق والاقتصاد، وفعلا قمنا بهذه المباراة، وكان مكتب خارجي هو اللي قام بهذه المباراة، وفعلا خذينا 50 وغادين نقويو بهم جهاز تفتيش التشغيل، علما أن السنة الماضية خذينا كذلك 50 من الدكاترة المعطلين، إذن هذا كذلك تقدم مهم فيما يخص تقوية هذا الجهاز. كونوا على يقين أننا سنعمل ما في وسعنا من أجل إخراج هذا القانون الأساسي في أقرب الآجال، وسيخرج إن شاء الله في أقرب الآجال، وأشكركم على سؤالكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على تعازي الأخت حبيبة، عزاؤنا واحد مع الفرقاء الاجتماعيين كلهم، الأخت مشهود لها في الحوارات اللي دازوا مع الفرقاء الاجتماعيين.

السيد الوزير، حقيقة، نشكرك. لكن كاين بعض الملاحظات لابد ما نذكرو بها، خاصة و أنه قلت، السيد الوزير، بأن النظام الأساسي ديال هيأة التشغيل أنها بقي عندها واحد العدد كبير ديال المقترحات ديال النظام الأساسي، لكن للأسف أصبح مفروض الآن. ورغم ذلك نطالب بالإسراع ديالو في هذه العملية بحيث أن هذا المشروع تفرغ من واحد العدد ديال الحوايج فيه، من أهمها المطالب المرتبطة بالتعويضات ديالو اللي جات في التعويضات على الجولات والمخاطر والتراعات الفردية والجماعية و اللي تقترح باش تهم فقط منحة عن المردودية . هذه المنحة كذلك فيها مناقشة وفيها واحد العدد ديال السلبيات حيث أنها خلطت ما بين مسؤولين أو ما بين أعضاء الهيئة لا المركزيين و لا اللي خارجين في الميدان.

نقطة أخرى، السيد الوزير، وسبق لنا ذكرنا بها في كل مناسبة ديال الميزانية والميزانية غير كافية، بحيث أننا نطالب بتهييء الظروف وحا تزيد 50 أو 60 أو 100 ديال مفتشين كل سنة، إذا ما تهيأتش لهم الظروف وتوفرت لهم وسائل العمل، ما يكمنش يشتغلو في ظروف جيدة، حيث الكل تيعرف المقرات ديال المفتشين وديال المندوبيات كيف هي، الكل تيعرف السيارات الطوموبيلات كلهم أغلبيتهم مهترئين، كذلك باش يتحركوا هاد الطوموبيلات حتى هاذيك الحصة اللي تتعطى ديال البترين ما يمكنش يدير التفتيش اليومي، أو على الأقل دوري لكل الجهات ديال الأقاليم، كاين الهاتف بنفسه محدد لهذه الهيئة بمعنى واحد العدد ديال وسائل العمل ما متوفراش لهاد الناس، وهذا ماشي عيب السيد الوزير ولا الوزارة ولكن العيب ديال الحكومة كلها، بحيث إلى ما وفرناش وما حميناش هذه الهيئة، اللي هم ساهرين على القانون كيف غادين يضمنوا الحقوق دياهم؟ تيجينا عيب، وسبق لنا ذكرناك، السيد الوزير، حول الإسراع في فتح حوار مع هيئة التفتيش في هذا الموضوع عيب باش تلقى الهيئة واقفة دايرة احتجاج على مطالب وعلى كذا، وهي اللي حامية القانون وهي اللي ساهرة باش تحل مشاكل ديال العمال ! شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

بسرعة مفرطة، السيد الرئيس الرئيس المحترم، بغيت غير نقول للإخوان اللي طرحوا السؤال بأن، أولا، حنا النظام الأساسي ناقشناه مع ممثلي الهيأة بكل صراحة ناقشناه مطولا وفعلا ما توافقناش على واحد العدد ديال الأشياء فيما بيننا لأن ما بيدنا كل شيء حتى التعويضات تعلمون بأن درنا اقتراحات واتفقنا عليها، إلى غير ذلك، ولكن هنالك مفاوضات، وسنصل إلى نقطة ديال الوسط.

أنا غير اللي بغيت نقول بصراحة أن اللي خصنا الآن هو هاذ القانون يدوز، ملي يدوز القانون التعويضات والإمكانيات والظروف إلى غير ذلك، غادي نحلوا عليهم النقاش التالي واليوم، بكل صراحة، كاين مجهود كبير جدا، تصلحات مندوبية في الدارالبيضاء وراه كتصلح واحدة في الرباط و ديال تطوان تصلحات وديال طنجة، واحد العدد ديال المندوبيات تصلحوا بإمكانيات قليلة، لكن نحاول أن تعمل هذه الهيئة في ظروف يعني عادية.

وبكل صراحة اللي خاصنا نخدموا في اتجاه واحد، هو أن هذا النظام يدوز، ملي يدوز النظام، إن شاء الله، غادين نفتحوا نقاش حول كل الظروف الأخرى. و لي اليقين أننا سنصل إلى اتفاق. بغيت نؤكد راه اتفقنا قبل ما نحطوا هذا المشروع، كنا متفقين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكر السادة الوزراء والسادة المستشارين على مشاركتهم في هذه الجلسة. أعلن اختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

محمد تيتنا الإدريسي
أمين عام المجلس